

Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

13 et 14 Août 2011

13 و 14 غشت 2011

la nation, un rerus cate- de l'essence des rangs et

Selon le président du CNDH, Driss El Yazami La nouvelle Constitution, une feuille de route pour renforcer la participation des jeunes à la vie politique

La nouvelle Constitution a établi une nouvelle feuille de route pour renforcer la participation et l'adhésion des jeunes à la vie politique, a affirmé jeudi à Rabat le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.

S'exprimant lors d'un colloque national sur « les jeunes et les élections législatives : quelles aspirations à la participation politique, quels mécanismes ? » M. El Yazami a souligné que la nouvelle loi fondamentale du pays a renforcé la participation des jeunes à la vie politique à travers la mise en place d'un certain nombre de mécanismes constitutionnels qui consacrent la politique participative des jeunes et qui consistent notamment en la création du conseil consultatif des jeunes et de l'action associative et la consécration de l'élargissement et la généralisation de la participation des jeunes au développement social, économique, culturel et politique du Royaume.

L'étape politique actuelle au Maroc nécessite l'ouverture de la voie devant la participation politique des jeunes aux prochaines échéances électorales, le renforcement de leur place au sein de la société ainsi que leur adhésion aux institutions nationales aux niveaux de la gestion et l'exercice de la responsabilité, a indiqué M. El Yazami lors de cette rencontre



organisée par l'alliance civile des jeunes pour la réforme avec le soutien de l'USAID.

Les participants à cette rencontre ont affirmé que les jeunes représentent une force motrice des sociétés et une source de renouveau et de changement, plaidant pour l'implication de cette catégorie dans la prise de décision et la gestion de la chose publique, la réduction de l'écart entre les

jeunes et les partis politiques, dans la perspective de la concrétisation d'un pacte politique tenant compte de l'ampleur des nouvelles réformes constitutionnelles et politiques adoptées au Maroc.

Ils ont, à cet égard, appelé à élaborer des politiques publiques qui accordent une importance aux questions de la jeunesse en rapport avec les réformes politiques, constitutionnelles et sociales que connaît le pays.

Les participants ont noté que le renforcement de l'arsenal juridique au Maroc visant à consacrer la place des jeunes dans la vie politique est à même de raffermir l'adhésion et la participation de cette catégorie dans la gestion de la chose publique nationale et locale et de consolider les approches démocratiques participatives et de bonne gouvernance dans le pays.

L'alliance civile des jeunes pour la réforme, créée récemment par un collectif d'associations œuvrant dans le domaine de la jeunesse, vise à accompagner les nouvelles revendications de la jeunesse marocaine.

Revue de Presse

اليزمي : الدستور الجديد وضع خارطة طريق لتعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية

وأضافوا أن المغرب اليوم في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى إقرار التصالح مع الشباب باعتباره موردا بشريا مهما في معادلة التنمية بشكل عام والتنمية السياسية بشكل خاص وإنجاح مسلسل الإصلاحات التي انخرطت فيها المملكة. ودعا المتدخلون، في هذا السياق، إلى بلورة سياسات عمومية تعنى بقضايا الشباب في علاقته بالإصلاح السياسي والدستوري والاجتماعي الذي تشهده المملكة، وتضمن التراكم الذي حققه الشباب المغربي في مختلف المجالات، بما يمكن له المساهمة في تحديد معالم مستقبله وإغناء النقاش العمومي حول القضايا التي تهتمه.

وخلص المشاركون في هذه الندوة إلى أن توفر المغرب على ترسانة قانونية لتعزيز مكانة الشباب في الحياة السياسية سيقوي من انخراط هذه الفئة في تدبير الشأن العام الوطني والمحلي وتعزيز المقاربات الديمقراطية التشاركية والحكامة الجيدة. يشار إلى أن « التحالف المدني للشباب من أجل الإصلاح »، الذي تأسس مؤخرا من طرف مجموعة من الهيئات الجمعوية التي تعنى بقضايا الشباب، يهدف إلى « المواكبة المدنية للمطالب الجديدة والملحة للشباب المغربي ».



إيلاؤه مزيدا من الاهتمام من طرف كل الفاعلين سواء على مستوى الحكومات المقبلة أو على مستوى المؤسسات الوطنية بما في ذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان». وبدورهم، أكد المشاركون في الندوة أن الشباب يعد قوة المجتمعات ومصدر التجديد والتغيير ومحركا جوهريا للتنمية في كافة المستويات، مبرزين أهمية إشراك هذا الفئة في صناعة القرار والانخراط في تدبير قضايا الشأن العام وردم الهوة بينها وبين الأحزاب السياسية، في أفق تحقيق تعاقد سياسي نوعي يراعي حجم ورش الإصلاحات الدستورية والسياسية الجديدة.

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، أول أمس بالرباط أن الدستور الجديد وضع خارطة طريق جديدة لتعزيز مشاركة وانخراط الشباب في الحياة السياسية.

وأوضح اليزمي، في كلمة خلال ندوة وطنية تحت شعار « الشباب والانتخابات التشريعية »، أية تطلعات للمشاركة السياسية، أية آليات « أن الوثيقة الدستورية الجديدة عززت مشاركة الشباب في الحياة السياسية عبر إحداث مجموعة من الآليات الدستورية التي تكرس السياسة التشاركية للشباب، وتتمثل أساسا في إحداث « المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي »، والتنصيص على توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمملكة. وأضاف في اللقاء الذي نظمه التحالف المدني للشباب من أجل الإصلاح بدعم من الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي، أن المرحلة السياسية الحالية في المغرب تقتضي فتح الباب أمام المشاركة السياسية للشباب في الانتخابات التشريعية المقبلة وتعزيز مكانته في المجتمع وتقوية انخراطه في المؤسسات الوطنية على مستوى التدبير و تحمل المسؤوليات. وقال اليزمي في هذا السياق « ليس هناك مستقبل لهذا الوطن دون إشراك الشباب ودون

اليزمي : الدستور الجديد وضع خارطة طريق لتعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية

تشهد المملكة، وتضمن التراكم الذي حققه الشباب المغربي في مختلف المجالات، بما يمكن له المساهمة في تحديد معالم مستقبله وإغناء النقاش العمومي حول القضايا التي تهمه. وخلص المشاركون في هذه الندوة إلى أن توفر المغرب على ترسانة قانونية لتعزيز مكانة الشباب في الحياة السياسية سيقوي من انخراط هذه الفئة في تدبير الشأن العام الوطني والمحلي وتعزيز المقاربات الديمقراطية التشاركية والحكامة الجيدة. يشار إلى أن « التحالف المدني للشباب من أجل الإصلاح »، الذي تأسس مؤخرا من طرف مجموعة من الهيئات الجمعوية التي تعنى بقضايا الشباب، يهدف إلى « المواكبة المدنية للمطالب الجديدة والملحة للشباب المغربية ».

يعد قوة المجتمعات ومصدر التغيير ومحركا جوهريا للتنمية في كافة المستويات، مبرزين أهمية إشراك هذا الفئة في صناعة القرار والانخراط في تدبير قضايا الشأن العام ودم الهوة بينها وبين الأحزاب السياسية، في أفق تحقيق تعاهد سياسي نوعي يراعي حجم ورش الإصلاحات الدستورية والسياسية الجديدة. وأضافوا أن المغرب اليوم في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى إقرار النضال مع الشباب باعتباره موردا بشريا مهما في معادلة التنمية بشكل عام والتنمية السياسية بشكل خاص وإنجاح مسلسل الإصلاحات التي انخرطت فيها المملكة. ودعا المتحدثون، في هذا السياق، إلى بلورة سياسات عمومية تعنى بقضايا الشباب في علاقته بالإصلاح السياسي والدستوري والاجتماعي الذي

وأضاف في اللقاء الذي نظمه التحالف المدني للشباب من أجل الإصلاح بدعم من الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي، أن الخزلة السياسية الحالية في المغرب تقتضي فتح الباب أمام المشاركة السياسية للشباب في الانتخابات التشريعية المقبلة وتعزيز مكانته في المجتمع وتقوية انخراطه في المؤسسات الوطنية على مستوى التدبير و تحمل المسؤوليات. وقال اليزمي في هذا السياق « ليس هناك مستقبل لهذا الوطن دون إشراك الشباب ودون إيلائه مزيدا من الاهتمام من طرف كل الفاعلين سواء على مستوى الحكومات المقبلة أو على مستوى المؤسسات الوطنية بما في ذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان». وبدورهم، أكد المشاركون في الندوة أن الشباب

أكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس الخميس بالرباط، أن الدستور الجديد وضع خارطة طريق جديدة لتعزيز مشاركة وانخراط الشباب في الحياة السياسية. وأوضح اليزمي، في كلمة خلال ندوة وطنية تحت شعار « الشباب والانتخابات التشريعية »، آية تطلعات للمشاركة السياسية، آية آيات « أن الوثيقة الدستورية الجديدة عززت مشاركة الشباب في الحياة السياسية عبر إحداث مجموعة من الآليات الدستورية التي تركز السياسة التشاركية للشباب، وتتمثل أساسا في إحداث « المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي »، والتنصيص على توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمملكة.

اليزمي: الدستور الجديد يعزز مشاركة الشباب في الحياة السياسية

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، يوم الخميس بالرباط، أن الدستور الجديد وضع خارطة طريق جديدة لتعزيز مشاركة وانخراط الشباب في الحياة السياسية.

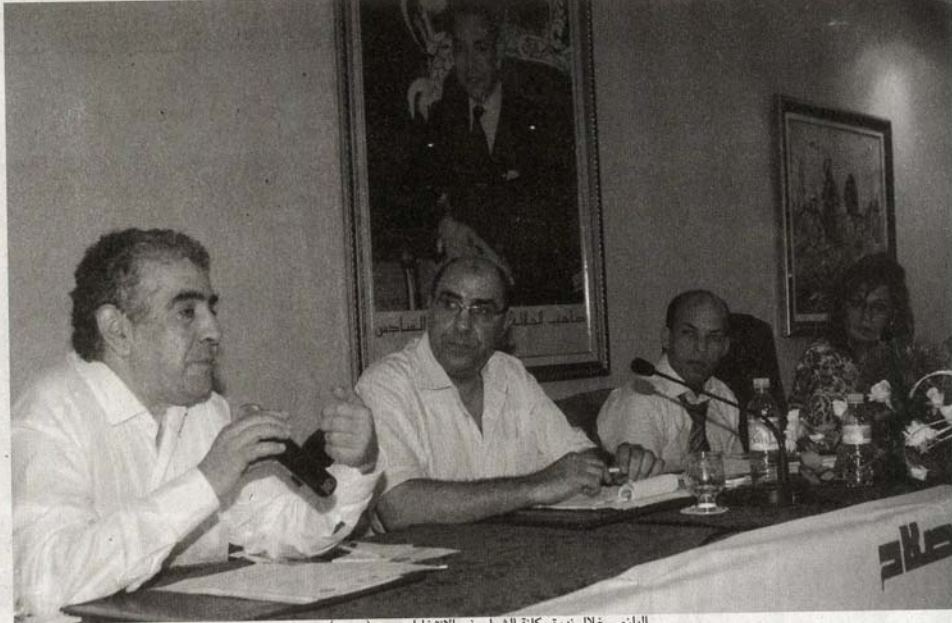
وأوضح اليزمي، في كلمة خلال ندوة وطنية تحت شعار " الشباب والانتخابات التشريعية : أية تطلعات للمشاركة السياسية، أية آليات " أن الوثيقة الدستورية الجديدة عززت مشاركة الشباب في الحياة السياسية عبر إحداث مجموعة من الآليات الدستورية التي تركز السياسة التشاركية للشباب، وتتمثل أساسا في إحداث " المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي "، والتنصيص على توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمملكة.

Revue de Presse du Conseil National

الإجماع على أن «الشيخة» داخل الأحزاب أكبر معرقل لمشاركة الشباب في السياسة

اليازمي: الشباب هو الذي حرك الإصلاحات السياسية في المغرب

■ الرباط: محمد أسعدي ■



اليازمي خلال ندوة مكانة الشباب في الانتخابات (حبس)

أجمع مشاركون في ندوة وطنية بعنوان «أية مكانة لشباب المغرب في الانتخابات التشريعية المقبلة»، أول أمس بالرباط، على أن المرحلة القادمة «سيكون الزهان فيها مقتصرًا على الشباب المغربي الذي حرك المياه الراكدة وخلق دينامية في الحياة السياسية مؤخرًا»، في إشارة إلى حركة 20 فبراير التي ألهمها الربيع العربي.

وقال إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في معرض حديثه عن الشباب المغربي، إن «هذه الفئة التي تمثل اليوم نصف المجتمع المغربي هي التي كانت وراء الإصلاحات السياسية في المغرب». مضيفًا أن «الزهان القادم سيكون حول قدرة الشباب على تنظيم نفسه والحفاظ على قوته النقدية». متسائلًا: «هل سيدخل هذا الشباب الذي كان له دور في الإصلاحات السياسية للعمل داخل المؤسسات أم سيبقى موقفه نقديًا».

على ضرورة تأسيس لجنة للمساواة وتكافؤ الفرص داخل الحزب.

وجوابًا عن سؤال إمكانية مشاركة الشباب في الانتخابات التشريعية المقبلة بصفة «لامنتمين»، استبعد المومني هذه الإمكانية «رغم عدم استحالتها، لأن قانون الأحزاب الجديد فرض شروطًا قاسية وغير مرنة على الذين يريدون التقدم إلى الانتخابات كـ «لامنتمين». مضيفًا أن السبب في فرض شروط قاسية للتقدم كـ «لامنتمين»، هو ضغط الأحزاب السياسية على وزارة الداخلية من أجل إقصاء هذه الفئة.

قراءة في القانون التنظيمي للأحزاب السياسية، حيث ناقش الترحال السياسي معتبرًا إياه أكبر مسميء للحياة السياسية في المغرب. وأشدًا بالمادة 20 من قانون الأحزاب التي تنص على منع الترحال، حيث اعتبرها «الوسيلة الوحيدة الكفيلة بإرجاع الاستقرار للطبقة السياسية».

وتطرق المومني إلى الديمقراطية الداخلية داخل الأحزاب السياسية المغربية، معتبرًا المادة 29 من القانون نفسه قادة على إشراك الشباب في اتخاذ القرار داخل الأحزاب لأنها تنص

باستثناء الدستور الحالي «لا نجد ما يجعل الشباب يشعر بالأمان في الحياة السياسية والمجلس الوطني للجمعيات ومنتديات الشباب».

وأرجع بن رحو الوضعية المزرية التي يعيشها اليوم الشباب المغربي على الصعيد السياسي إلى «تراكمات سنوات طويلة من الإقصاء»، داعيًا إلى «القيام بخورة هادئة من أجل تجديد النخب والارتقاء بمكانة الشباب على الصعيد السياسي».

وجاءت كلمة نذير المومني، أستاذ باحث في العلوم السياسية، عبارة عن

بحقوق الإنسان، خصوصًا التصدير.

من جهته أكد مصطفى بن رحو الباحث في قضايا الشباب والمدير السابق لمديرية الشباب بوزارة الشباب والرياضة، على أن «الدستور الجديد منح الشباب عشرة فصول كاملة وهي سابقة تعني أن السلطات أصبحت مضطرة لمنح الشباب كل الفرص في الميدان السياسي». وانتقد بن رحو سيطرة المشيخة على الأحزاب السياسية مما يمنع الشباب من المشاركة في اتخاذ القرار داخل الهياكل الحزبية، مشيرًا إلى أنه

ورحب اليازمي بالشباب الذين يتطلعون إلى العمل في الانتخابات المقبلة كمرشحين وملاحظين قائلاً «المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي سيشرف على تكوين أطر التسيخ الجمعي في أفق مراقبة الانتخابات المقبلة، يرحب بالأطر الشابة التي تريد العمل كملاحظين في الانتخابات».

وأشد إدريس اليازمي بزميله محمد البردوسي، الذي توفي قبل يومين، والذي عمل معه في عدة محطات أخرى لجنة تعديل الدستور، حيث اعتبره «المحرر الفعلي لكل البنود الدستورية المتعلقة

اليزمي يدعو الشباب إلى الإنخراط في العمل السياسي

والعمل الجماعي، والتنصيص على توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمملكة. وأضاف في اللقاء الذي نظمه التحالف المدني للشباب من أجل الإصلاح بدعم من الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي، أن المرحلة السياسية الحالية في المغرب تقتضي فتح الباب أمام المشاركة السياسية للشباب في الانتخابات التشريعية المقبلة وتعزيز مكانته في المجتمع وتقوية انخراطه في المؤسسات الوطنية على مستوى التدبير وتحمل المسؤوليات.

وقال اليزمي في هذا السياق: ليس هناك

أكبر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، أول أمس الخميس بالرباط، أن الدستور الجديد وضع خارطة طريق جديدة لتعزيز مشاركة وانخراط الشباب في الحياة السياسية.

وأوضح اليزمي، في كلمة خلال ندوة وطنية تحت شعار الشباب والانتخابات التشريعية، أية تطلعات للمشاركة السياسية، أية الآيات أن الوثيقة الدستورية الجديدة عززت مشاركة الشباب في الحياة السياسية عبر إحداث مجموعة من الآليات الدستورية التي تركز السياسة التشاركية للشباب، وتتمثل أساسا في إحداث المجلس الاستشاري للشباب



القضايا التي تهتمه. وخلص المشاركون في هذه الندوة إلى أن توفر المغرب على ترسانة قانونية لتعزيز مكانة الشباب في الحياة السياسية سيقوي من انخراط هذه الفئة في تدبير الشأن العام الوطني والمحلي وتعزيز المقاربات الديمقراطية التشاركية والحكامة الجيدة. يشار إلى أن التحالف المدني للشباب من أجل الإصلاح، الذي تأسس مؤخرا من طرف مجموعة من الهيئات الجمعوية التي تعنى بقضايا الشباب، يهدف إلى المواكبة المدنية للمطالب الجديدة والملحة للشباب المغربي.

والسياسية الجديدة وأضافوا أن المغرب اليوم في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى إقرار التصالح مع الشباب باعتباره موردا بشريا مهما في معادلة التنمية بشكل عام والتنمية السياسية بشكل خاص وإنجاح مسلسل الإصلاحات التي انخرطت فيها المملكة. ودعا المتدخلون، في هذا السياق، إلى بلورة سياسات عمومية تعنى بقضايا الشباب في علاقته بالإصلاح السياسي والدستوري والاجتماعي الذي تشهده المملكة، وتتمين التراكم الذي حققه الشباب المغربي في مختلف المجالات، بما يمكن له المساهمة في تحديد معالم مستقبله وإغناء النقاش العمومي حول

مستقبل لهذا الوطن دون إشراك الشباب ودون إيلائه مزيدا من الاهتمام من طرف كل الفاعلين سواء على مستوى الحكومات المقبلة أو على مستوى المؤسسات الوطنية بما في ذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وبدورهم، أكد المشاركون في الندوة أن الشباب يعد قوة المجتمعات ومصدر التجديد والتغيير ومحركا جوهريا للتنمية في كافة المستويات، مبرزين أهمية إشراك هذا الفئة في صناعة القرار والانخراط في تدبير قضايا الشأن العام وردم الهوة بينها وبين الأحزاب السياسية، في أفق تحقيق تعاقد سياسي نوعي يراعي حجم ورش الإصلاحات الدستورية